



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Février 2011

24 فبراير 2011

Une convention pour la préservation de la santé

CCDH Le Conseil consultatif des droits de l'Homme vient de signer une convention avec l'Association marocaine médicale pour la solidarité.

Le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Association marocaine médicale pour la solidarité ont signé, mercredi 23 février à Rabat, une Convention de coopération et de partenariat, relative à la promotion de la santé dans les régions concernées par la réparation communautaire.

Des caravanes et des campagnes médicales sont prévues dans les régions concernées par la réparation communautaire.

En vertu de cette convention l'Association s'engage à contribuer à la préservation de la santé et à la réhabilitation des centres de santé dans les régions concernées par la réparation communautaire à travers l'organisation de caravanes médicales et l'appui des campagnes médicales et des programmes de santé. De son côté, le CCDH coordonnera la coopération de l'Association avec les différents acteurs locaux au terme de cette convention, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), dans son volet relatif à la promotion des droits économiques et sociaux, en particulier le droit à la santé. ♦ Q.C. (AVEC AGENCE)

معتقلون سياسيون سابقون يعتصمون لمدة 96 ساعة أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

نزهة بركاوي

أعضاء من لجنة المتابعة ما وصفوه بـ «محاولة السلطات المحلية فض الاعتصام»، بالضغط على المعتصمين من أجل إخلاء ساحة الاعتصام، تحت ذريعة «تعليمات عليا بإخلاء الشوارع بالليل»، حتى أنه تم الضغط على المعتصمين من أجل المبيت في فنادق مجاورة لساحة الاعتصام تحت نفقة الجهات المعنية.

يذكر أن المعتقلين السياسيين السابقين سبق لهم أن نظموا العديد من الوقفات الاحتجاجية أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط للمطالبة بالتعاطي الإيجابي مع ملفهم المطلي المتعلق بتسوية وضعيتهم الإدارية والمالية والاجتماعية، «بعد أن اصطدموا بالبطالة والفقر عقب فترة الاعتقال التي أخذت منهم سنوات شبابهم وحرمتهم من حقهم من الشغل بالوظيفة العمومية». وأكد المعتقلون السياسيون السابقون أن هذه الوقفة تدخل في البرنامج التصعيدي للمجموعة، التي تتكون من أزيد من ثلاثين معتقلاً سابقاً، من مدن مختلفة من المغرب (البيضاء، الرباط، الخميسات، القصر الكبير، مراكش..)، بعد أن أخلت الجهات المسؤولة بوعودها التي قدمتها في لقاءات سابقة معهم، والتي أقرت فيها بأنها ستسوي وضعيتهم نهاية 2010، على أساس أنه سيتم تخصيص ميزانية خاصة بهم ضمن ميزانية السنة الجارية، وهو ما فاجأ المعتقلين، حسب تصريحاتهم لـ «المساء»، مضيفين بأن ذلك كان مجرد «هروب نحو الأمام».

يوصل معتقلون سياسيون سابقون اعتصامهم منذ الاثنين الماضي أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان احتجاجاً على ما وصفوه بـ «التهميش» الذي يطالهم منذ عدة سنوات، و«اللامبالاة» بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية، بسبب «تجاهل» ملفهم المطلي. ويلح المعتقلون السياسيون السابقون على ضرورة إدماجهم الاجتماعي وتسوية أوضاعهم المالية والإدارية وتمكينهم من حقوقهم في العيش بكرامة، وفق ما صرح به بعضهم لـ «المساء». وعبر المعتصمون عن تشبثهم القوي بحقوقهم «المشروعة» والمتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية المالية والإدارية بما يضمن لهم الإنصاف والكرامة والمساواة. وأضافوا أن هذه المطالب هي التي دفعتهم إلى الاحتجاج وخوض العديد من الوقفات الاحتجاجية و الاعتصامات والإضرابات عن الطعام، والتي أفضت إلى فتح الحوار مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و عقد العديد من اللقاءات، غير أنها جميعاً انتهت بوعود لم تجد طريقها إلى التنفيذ إلى حد الآن. وأضاف المحتجون أن هذا الاعتصام هو للتعبير عن رفض سياسة «التماطل» و «التسويق» في معالجة ملفات المعتقلين السياسيين السابقين و لمطالبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالوفاء بوعوده عبر التعجيل بالاستجابة الفعلية لمطالبهم المشروعة، حسب تصريح أحد أعضاء لجنة المتابعة. واستنكر

توقيع اتفاقية شراكة بشأن التأهيل الصحي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي

الجمعية، في تصريح للصحافة، أنه سيتم تفعيل هذه الاتفاقية في أقرب الأجل عبر وحدات طبية متنقلة متعددة التخصصات ستجوب مختلف مناطق المملكة بهدف تقريب الخدمات الطبية من الفئات المجتمعية المعوزة وساكنة المناطق النائية.

يشار إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجمعية المغربية الطبية للتضامن سبق وأن نظما سنة 2010 قافلة طبية للجراحة العامة وجراحة العيون بعدد من المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي ويتعلق الأمر بأقاليم وارززات وزاكورة والراشيدية وميدلت وعمالة الحي المحمدي بالدار البيضاء، حيث تم إجراء فحوصات همت العديد من التخصصات الطبية لفائدة 2289 شخصا وإجراء 289 عملية جراحية لفائدة ساكنة هذه الجماعات.

والمصالحة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي في الشق المتعلق بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفائدة ساكنة المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي خصوصا الحق في الصحة.

وأبرز السيد حرزني، في كلمة بالمناسبة، الأهمية التي يوليها المجلس لتنفيذ هذه الاتفاقية الكفيلة بتعزيز استراتيجيته المبنية على تشجيع الانخراط الفاعل لمختلف المكونات المدنية في إعادة تأهيل المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وأضاف أن استراتيجية المجلس تقوم أيضا على المساهمة في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لساكنة هذه المناطق بما يتلاءم وروح توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الهادفة إلى تحرير طاقات المواطنين للانخراط في دولة المواطنة والديمقراطية. من جهته، أوضح رئيس

وقع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية الطبية للتضامن يوم الأربعاء بالرباط اتفاقية شراكة، تتوخى المساهمة في التأهيل الصحي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وتلتزم الجمعية المغربية الطبية للتضامن بموجب هذه الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس السيد أحمد حرزني، ورئيس الجمعية السيد مصطفى العزوزي بالعمل على المساهمة في حفظ الصحة وتأهيل المراكز الصحية بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي، وذلك من خلال تنظيم قوافل طبية، ودعم الحملات الطبية والمساهمة في دعم البرامج الصحية.

ويلتزم المجلس، من جانبه، بالعمل بتنسيق مع الجمعية المغربية الطبية للتضامن على تيسير عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين. وتندرج هذه الاتفاقية في إطار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف